

الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني (وبخاصة الدورة السادسة عشرة)... وفي ضوء قرارات مؤتمرات القمم العربية ذات العلاقة، بما يتحقق واهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف؛ ووجه المجلس شكره الخاص الى الجزائر «على الموقف القومي النبيل... تجاه الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني»؛ واتخذ المجلس قراراً خاصاً أكد فيه «اهمية استمرار التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية البطلة برئاسة الاخ وليد جنبلاط وسائر القيادات والقوى الوطنية والاسلامية الاخرى التي تصدينا معها للغزو الصهيوني ولحصار بيروت».*

ردود الفعل العربية

«لا ينفع حذر من قدر». ويبدو ان قدر م.ت.ف. كتب عليها مواجهة دول عربية ما يفرقها اكثر مما يجمعها؛ والقضية الفلسطينية بالنسبة الى بعضها ليست اكثر من جواز مرور، اما نحو المحافل الدولية، واما لكسب ود شعوبها. فقد قال رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في التقرير السياسي الذي قدم الى المجلس الوطني: «ان الخلافات العربية عكست حالة من التمحور والانكماش، اصابت التضامن العربي بالتصدع، وعكست نفسها على القضية الفلسطينية» (وفا، ١٩٨٧/٤/٢٢).

○ جاء اول ردود الفعل العربية على اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني من المغرب، حيث اثار حضور وفد من جبهة البوليساريو اجتماعات المجلس حفيظة الملك الحسن الثاني، فطلب من الوفد المغربي الانسحاب؛ واعلن، في خطاب الى الشعب المغربي، «تجميد العلاقات بين المغرب وم.ت.ف. ودعا المغاربة الى مقاطعة اي اجتماع يشارك فيه ممثلون عن المنظمة» (الشرق الاوسط، ١٩٨٧/٤/٢٣). وقال الملك المغربي: «ان بلاده ستبقى على ما كانت عليه معترفة بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ولكن لن يحضر اي مغربي، اي اجتماع سياسي او ثقافي او طبي او رياضي يتحدث فيه ممثل عن م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

الصمود والتصدي التي تضم سوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي وم.ت.ف.» (الشرق الاوسط، ١٩٨٧/٤/١٨).

التوازن الحرج

في هذه الاجواء العربية، بدأت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة أعمالها في ١٩٨٧/٤/٢٠ واختتمت في ١٩٨٧/٤/٢٦، واتخذت فيها قرارات تناولت القضايا كافة التي تمس الموضوع الفلسطيني، فلسطينياً وعربياً ودولياً. وجاءت تلك القرارات، على صعيد العلاقات الفلسطينية - العربية، تعبيراً عن حالة «الحرج» الفلسطيني في مواجهة سياسة المحاور والاستقطاب العربية، ف... ما من قرار سياسي اتخذ في الدورة الثامنة عشرة الاخرة للمجلس الوطني، ويتعلق بقطر عربي ما، الا ومر على اكثر من غربال واكثر من مصفاة، بهدف التخفيف والتهدئة، وصولاً الى اعادة فتح الجسور مع كل العواصم ان امكن. الشرط الوحيد الذي بقي قائماً كالسيف هو المصلحة الوطنية العليا لشعب فلسطين وعدم الانزلاق الى حدود التفريط بها» (شفيق الحوت، الشرق الاوسط، ١٩٨٧/٥/٨، ص ١١).

فعل الصعيد العربي العام، قرر المجلس الوطني الفلسطيني «العمل على تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات القمم العربية... وعلى أساس حشد الطاقات لتحرير الاراضي العربية المحتلة ولمواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الامريكية للسيطرة على امتنا العربية»؛ وبالنسبة الى سوريا «العمل على تصحيح وبناء العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا على قاعدة اهداف النضال المعادي للامبريالية والصهيونية... وعلى اساس التكافؤ والاحترام المتبادل»؛ وأكدت القرارات «على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني... وان اية علاقة مستقبلية مع الاردن تقوم على اسس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين»؛ وشدد القرار الخاص بمصر على «اهمية عودة مصر لدورها الطبيعي على الساحة العربية... [وكلف] اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بتحديد اسس العلاقات الفلسطينية - المصرية على قاعدة قرارات

* انظر «قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني...» في وثائق هذا العدد، ص ١٦٦ - ١٧٠.